منح طلاب الجامعات الخاصة دورة إضافية

مجلس التعليم العالي: اختصاصات وإحداثات جديدة

| فادي بك الشريف

أقر مجلس التعليم العالي منح الجامعات الخاصة في المرحلة الجامعية الأولى دورة إضافية وعاماً استثنائياً للطلاب المستنفدين، كما أقر افتتاح كلية طب الأسنان في جامعة طرطوس بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ واعتماد اللائحة الداخلية المعتمدة في كلية طب الأسنان بجامعة تشرين، وافتتاح كلية الهندسة المعمارية في جامعة طرطوس بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، واعتماد اللائحة الداخلية المعتمدة في كلية الهندسة المعمارية بجامعة تشرين، وافتتاح المعهد العالي للغات في جامعة طرطوس واعتماد اللائحة الداخلية المعتمدة في معاهد اللغات العليا بالجامعات الحكومية الأخرى.

كما وافق المجلس خلال جلسة له برئاسة وزير التعليم العالي الدكتور عاطف النداف، على إحداث كلية طب الأسنان وكلية الهندسة المعمارية في المقر الدائم في الجامعة العربية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا في حماة – تل قرطل للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، والموافقة على تشكيل لجنة لتوحيد قواعد الانتقال وتغيير القيد وتعادل المواد في الجامعات الخاصة.

كما ناقش المجلس إحداث اختصاصات جديدة في الجامعات الخاصة في المقار الدائمة والمقار المؤقتة، وإمكانية السماح لطلاب الجامعات الحكومية والخاصة (الدورة التكميلية) بالتقدم الشرطي لامتحان طب الأسنان الموحد.

وثمن مجلس التعليم العالي في اجتماعه مكرمة السيد الرئيس بشار الأسد بإصداره المرسوم رقم ٢٤٦ لعام ٢٠١٦ الذي أتاح للطلاب تعويض ما فاتهم نظرا للظروف الخاصة التي تمر بها سورية التي أدت إلى عدم تمكن طلاب مرحلة الإجازة ودراسات التأهيل والتخصص والدراسات العليا من التقدم إلى الامتحانات في المواعيد المحددة وفق الأنظمة الناظمة.

وأوضح المجلس بأن المرسوم يعتبر عطاءً جديداً من السيد الرئيس لأبنائه الطلبة وحرصه الكبير على متابعة شؤونهم وتحصيلهم العلمي وخاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن، داعيا الطلاب إلى الاستفادة من هذه الفرصة عبر الاجتهاد والتفوق والنجاح.

وناقش المجلس عدداً من المواضيع في مجال شؤون العاملين العلميين وشؤون الطلاب في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، كما استعرض المجلس الدراسة المقدمة حول المواد التنظيمية المؤسسة لاعتمادية الدراسات العليا في الجامعات الخاصة تمهيداً لوضع المقترحات والملاحظات واتخاذ القرار المناسب.

أخيراً.. «محروقات» بقت البحصة!!

أزمة البنزين سببها انخفاض بالكميات لبعض المحافظات بنسبة ١٥٪

سيباي لـ«الوطن»: ٥٠ طلباً في دمشق يومياً تمثل أكثر من مليون ليتر

| عبد الهادي شباط

يبدو أن مشهد الازدحام المستمر أمام محطات الوقود طلباً لمادة البنزين أطاح بكل تصريحات المعنيين السابقة حول تأمين وتوزيع المادة بدمشق وريفها وتلاشي ظاهرة الازدحام خلال أيام وأن الظاهرة مفتعلة وغير حقيقية ولا يوجد أسباب موضوعية لها.

لكن استمرار المشهد أمام محطات الوقود دفعنا لطرق الأبواب مجدداً والبحث عن الحلقات المفقودة وراء الظاهرة والبداية مع مدير فرع محروقات دمشق سيباي عزيز الذي أكد لـ«الوطن» عدم وجود أي تخفيض في طلبات دمشق بل إنه تم الاتفاق على زيادة هذه الطلبات ما بين ٣–٥ طلبات يومياً حسب الحاجة، وأن المادة متوفرة ولا داعي لحالة الإقبال غير المبررة على محطات الوقود من المواطنين وخاصة الذين يحاولون الحصول على أكبر قدر ممكن من المادة علماً أن هناك ارتفاعاً على الطلب للمادة في مثل هذه الفترة من العام بسبب كثرة الانتقال بين المحافظات وبسبب عطلة المدارس.

بالانتقال إلى معاون مدير التجارة الداخلية بدمشق محمود الخطيب بين تطابقاً في الأرقام مع مدير محروقات دمشق حول عدد الطلبات التي يتم استلامها بدمشق يومياً حيث أكد أنه في الأمس تم استلام ٤٩ طلباً لمختلف محطات المدينة وهو ما يعادل ١,٠٤٧ مليون ليتر وهو ما يعادل الاحتياجات الطبيعية في دمشق.

وحول سؤالنا له عن سبب مظاهر الازدحام أمام المحطات أوضح أنه لعدة أسباب أهمها الحالة النفسية لدى المواطن حيث يقبل العديد من أصحاب المركبات على شراء المادة من دون حاجة فعلية أو آنية لمجرد الشعور بوجود بعض الضغط أمام المحطات وهو ما نلمسه ونراه يومياً عبر جولاتنا على محطات الوقود حيث نجد العديد من أصحاب المركبات يصطف في الطابور ليرمم النقص في خزان مركبته الذي لا يتعدى ٥–٧ ليترات إضافة إلى محاولة الكثير من أصحاب المركبات تعبئة الخزان إلى آخر حد (تفليل) وكل هذه السلوكيات أمام المحطة تعوق وتؤخر إجراءات التوزيع وتسهم في زيادة الاصطفاف والانتظار أمام المحطات.

ويضيف إن زيادة الاعتماد على محطات القطاع العام من دون المحطات الخاصة أدت إلى تركز المادة في هذه المحطات وبالتالي زيادة الازدحام أمامها إضافة إلى استمرار مبادرة أصحاب المركبات الوافدة إلى دمشق بشكل شبه يومي من المحافظات الأخرى لتعبئة حافلاتهم من محطات دمشق، وزيادة هذه المظاهر مؤخراً تؤدي أيضاً إلى زيادة الضغط والطلب على المادة من محطات دمشق وزيادة في الاصطفاف وتزيد من حالة الإرباك لدى العاملين في المحطات.

وحول حالات الاحتكار وسوء التوزيع التي تحدثت عنها بعض المصادر في محروقات أكد أن مديرية التجارة الداخلية بدمشق تعمل على الإشراف ومتابعة ومراقبة عمل محطات الوقود لديها بشكل مستمر وعلى مدار الساعة وأن محطات الوقود بدمشق من أكثر المحطات ضبطاً ومتابعة ويرى أنه لا بد من تشتيت حالة الازدحام أمام محطات الوقود من خلال عدم تركز المادة فقط في محطات القطاع العام بل توزيعها وزيادة انتشار توفيرها عبر كل المحطات الخاصة لأنه يعتبر أنه لا يوجد أزمة على المادة بل حالة ازدحام وهنا تتجه «الوطن» لأحد مصادرها الخاصة في شركة محروقات ليتبين أنه رغم وفرة المادة وقيام الشركة لتوزيع جميع الكميات المنتجة والمتوفرة إلا أن هناك حالة لتخفيض الكميات المخصصة لبعض المحافظات حسب دراسة تتعلق بكل محافظة مؤكداً أن نسبة الانخفاض بسيطة ولا تتعدى ١٠–١٥٪ حسب المحافظة وأن هذه النسبة والتخفيض لم يطولا دمشق لأنها العاصمة ولديها ضغط شديد على المادة فهي خارج التخفيض.

> تموين دمشق: هناك ازدحام وليس أزمة ولا بد من التوسع في توزيع المادة على المحطات الخاصة
>
> مصدر مسؤول في محروقات: لا نثق إلا بمحطاتنا

كما كشف لنا المصدر أن الشركة وعبر تجربتها مع محطات القطاع الخاص ليس لديها الكثير من الثقة بعدد من المحطات ولذلك يتم الاعتماد على محطات القطاع العام لأنها أكثر موثوقية بالنسبة للشركة وبالنسبة للمواطن أيضاً ولأنها مراقبة ومضبوطة لجهة التوزيع بشكل أكثر أماناً ويرى أنه لزيادة توزيع المادة حالياً على محطات القطاع الخاص يحتاج الأمر إلى زيادة تفعيل الرقابة على هذه المحطات خاصة من اللجان المشتركة والرقابة التموينية لأنه من غير المعقول خلال حالة الازدحام الحالية والزيادة في الطلب على المادة أن يتم المغامرة والاعتماد على محطات القطاع الخاص التي سجل عدد منها الكثير من حالات التلاعب لجهة نسبة الكمية التي يتم توزيعها من الكمية المستلمة من الشركة وهنا يوجد ملاحظة حول عمل اللجان وآليات الرقابة على هذه المحطات حيث لا بد أن تبدأ عملية الإشراف والرقابة على توزيع المادة من لحظة استلامها وحتى آخر ليتر في الخزانات ليتم الاطمئنان إلى مصير مادة البنزين في هذه المحطات.

وهنا أيضاً لا بد أن يظهر العديد من أصحاب المحطات المزيد من التعاون والمصداقية في توزيع المادة وتقدير حجم الدعم والجهد الذي تبذله الحكومة لتأمين المادة للمواطن بشكل لائق ومناسب وعدم تفضيل المصلحة الشخصية وحالة الربح غير الشرعي عبر تهريب المادة للسوق السوداء على حساب مصلحة المواطن.

كما أضاف المصدر إن هناك عاملاً آخر وهو إغلاق بعض محطات القطاع الخاص خاصة بريف دمشق بسبب مخالفات مرتكبة من أصحابها أدت إلى خروجها عن العمل وبالتالي خسارة المنطقة الموجودة فيها لإمكانية توزيع المادة على قاطنيها وبالتالي التوجه إلى محطات أخرى وغالباً ما تكون محطات دمشق وهو ما يزيد من حالة الازدحام.

وفي نهاية حديثه ضم صوته إلى صوت معاون مدير تموين دمشق بأنه لا أزمة على المادة بل حالة من الازدحام الآني وأن مادة البنزين متوافرة والحكومة تبذل كل الجهود لإيصالها بشكل آمن ومريح للمواطن.

أزمة بنزين خانقة بطرطوس والتبريرات كثيرة

| طرطوس - الوطن

وكأن طرطوس كان ينقصها مشكلة إضافية فمشاهد السيارات المتوقفة أمام الكازيات بأرتالها الطويلة توحي وكأن البنزين غير موجود أو أقله في حدوده الدنيا.

ولا يختلف هذا المشهد في الريف فمنظر السيارات المتوقفة أمام إحدى الكازيات المتوافر فيها البنزين أو التي تنتظر وصول الصهريج يوحي بأزمة حقيقية في توافر هذه المادة »الحيوية «للكثيرين وحتى على الاتوستراد الدولي لا يختلف المشهد كثيراً بل ثمة ما هو جديد أيضاً فإضافة إلى السيارات تتوقف طوابير طويلة من الدراجات النارية التي تنتظر هي الأخرى.

فما الذي حدث وكيف تحدث مثل الأزمات الدورية ولماذا لم نستطع إيجاد الحلول الدائمة لها؟!

مدير سادكوب بطرطوس المهندس عدنان ديب أكد لنا أن المادة متوافرة كالعادة ولكن هناك ازدياد على طلبها بسبب الزوار للمحافظة من المحافظات الأخرى كما هي العادة بالصيف والموسم السياحي وكذلك بسبب الوافدين القاطنين في المحافظة.

وأوضح مدير سادكوب أن الحالة اعتيادية وستبدأ بالانحسار من اليوم أو غدا ..والمادة متوافرة يوميا(٢٥) طلباً كما هي العادة ..وكل كازيات مدينة طرطوس تتوافر فيها المادة كذلك هي متوافرة في كل كازيات مراكز المدن في الأرياف.

ونحن بدورنا نأمل أن تنحسر الأزمة ولكن هذا مرتبط بزيادة الكمية بما يتناسب مع القادمين إلى المحافظة، فالموسم السياحي في بداياته كما نأمل معالجة موضوع الدراجات النارية) النظامية (الحكومية والخاصة التي تعتبر وسيلة نقل لا غنى عنها في الأرياف والمناطق.

ضبط ٩٦ حرامي كهرباء في درعا واستبدال وتركيب ١٨٧٧ عداداً

| درعا- الوطن

في إطار الحد من التعديات الحاصلة على التيار الكهربائي وخفض الفاقد ذكر مدير عام شركة كهرباء درعا المهندس ناصر الخالد أن مديرية مراقبة الشبكات عملت على تفعيل الضابطة العدلية حيث قامت من خلال جولاتها اليومية على المشتركين بإزالة العديد من التعديات على الشبكة وقمع الكثير من المخالفات وسجلت نحو ٩٦ ضبطاً بمخالفات الاستجرار غير المشروع منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه تقدر قيمتها المالية بنحو ١٧٩٦١٥٩٧ ل.س وكمية طاقتها بحوالى ٥١٢٨٨٩ ك.و.س، كما صانت العديد من «تابلوات» العدادات وركبت الأقفال الموحدة لإغلاقها وعدم العبث بها وتابعت أعمال المسح لمراكز التحويل في مناطق السيطرة والمسح العام والجولات الدورية على عدادات المشتركين على حين قامت مديرية المشتركين بإبدال العدادات الكهربائية المعطلة بعدادات جديدة إلكترونية بلغت نحو ١٥٠٥ عدادات وتم تركيب نحو ٣٧٢ عداداً لمشتركين جدد.

إعفاءات وتعرفة جديدة للمرافئ لتشجيع التصدير

وزير النقل: صك تشريعي جديد للبضائع المتروكة في المرافئ

| محمود الصالح

قامت وزارة النقل مؤخراً بمنح عمليات التصدير تسهيلات وإعفاءات وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الجديدة التي اتخذتها وكذلك إجراء دراسة للتعرفة المرفئية نتيجة الارتفاع الدولي بالأسعار كشف عنها وزير النقل علي حمود خلال تفقده واقع العمل في المرافئ السورية وقال: أعطينا تسهيلات وإعفاءات وتخفيض بدلات التشغيل في المرافئ لتشجيع المصدرين، مؤكداً وضع أسس وشروط مدروسة للمسابقات وسد النقص الحاصل وإصلاح الآليات والتوازن مع سعر السوق وتدعيم البنية التحتية والتطوير المستمر للعاملين من خلال برامج التدريب ودراسة التعرفة المرفئية مع ارتفاع الأسعار مع أسعار الدول المجاورة، إضافة إلى حصر استيراد مواد الدوكما عبر المرافئ السورية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد بهذا الخصوص والعمل على إصدار صك تشريعي للمواد والبضائع المتروكة والبضائع الموجودة في المرفأ بالتعاون مع وزارة المالية والتعاون مع وزارة العدل والجمارك والدوائر العدلية فيما يخص البضائع المحجوزة في المستودعات والساحات.

وقال حمود: إن تصدير الحمضيات أولوية بالنسبة لدينا وعلينا الاستفادة من السفن التي فيها برادات. وأكد الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لهذا القطاع نظراً لأهميته وحيويته باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصادية والخدمية والتنموية.

وشدد المهندس حمود على العمل النظيف والتعامل بشفافية وتحسين الخدمات المقدمة وتقوية العلاقة مع المواطن وإنجاز الأعمال وفق الجدول الزمني المحدد والمستوى المطلوب وتضافر الجهود كافة لرفع مستوى الأداء والتعاطي الملائم والمناسب مع معطيات الأزمة، مؤكداً الأعمال الميدانية والجولات لتفقد مواقع العمل بشكل مباشر والعمل بروح الفريق الواحد، إضافة للتعاون والمتابعة مع الجهات المعنية من جمارك ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الاقتصاد والمالية والمحافظة وبما يضمن السرعة في إنجاز الأعمال المطلوبة بشكل دقيق بعيداً عن أي تأخير، ومتابعة الملاحظات والشكاوى والتحري عنها وحلها بشكل نهائي وسريع وجذري.

محامي عام حلب لـ«الوطن»: القضاة متواجدون بشكل طبيعي ولا تأخير ببت الدعاوى

| محمد منار حميجو

قال المحامي العام الأول بحلب فاضل النجار: إن الناس يرتادون العدلية بشكل طبيعي وأن القضاة المناوبين في العطلة القضائية متواجدون بشكل طبيعي مؤكداً أنه يتم البت بالدعاوى المستعجلة ولا يوجد أي تأخير فيها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»: بين النجار أن مؤسسات الدولة تعمل بشكل صحيح وما يدور عبر وسائل الإعلام عن حصار الناس في المدينة غير صحيح والدليل على ذلك أن بيتي في مشروع ٦٠٠ شقة الذي يبعد عن حي الراموسة واحد كيلو متر.

وأضاف النجار، إن الحياة طبيعية لدى الناس وإننا اعتدنا على هذه الأخبار التي تبث كجزء من الحرب الإعلامية مؤكداً أن المؤسسة القضائية تعمل في المدينة وتستقبل كل الناس.

وفيما يتعلق بارتفاع الأسعار أكد النجار إنه من الطبيعي أن يكون هناك تجار أزمات يستغلون الظروف الراهنة ولذلك إنه من الطبيعي أن ترتفع الأسعار وهذا الأمر منذ بدء الأزمة في البلاد.

وقال النجار: إن الناس يقفون إلى جانب الجيش والدليل عجز المجموعات المسلحة رغم الهجمات الكثيرة على المدينة واستهدافها بقذائف الهاون.